

رؤية المرجعية الدينية لدور الأمم المتحدة في العراق ٢٠٠٣م - ٢٠٠٦م

أ.د. شكري ناصر عبد الحسن المياحي
جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية

المقدمة:

فرض التغيير السياسي الذي حصل في العراق ربيع سنة ٢٠٠٣م واقعاً سياسياً مغايراً لما كان عليه قبل هذا التاريخ ، إذ التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي إلى نظام ديمقراطي ، يعد حالياً جديداً لم تعهده العملية السياسية ولا العقلية السياسية في العراق ، فضلاً عن الشعب العراقي الذي قضى عشرات السنين تحت وطأة الدكتاتورية لم يألّف خلالها المشاركة الفعلية بالعملية السياسية بل كان مغيباً تماماً .

من هنا كان من الضروري البدء بمسار سياسي صحيح والابتعاد عن الإشكالات التي يحتمل أن تطال هذا المسار ، فعملت المرجعية الدينية على اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل إعطائها الشرعية القانونية والاعتراف الدولي .

وقد تبين لنا أن المرجعية الدينية العليا كانت تدعو الأمم المتحدة إلى أن يكون لها حضور عملي من خلال الإشراف على التفاصيل المرتبطة بالعملية السياسية .

ومن تلك التفاصيل الإشراف على الكشف والتوثيق للمقابر الجماعية التي ارتكبتها النظام البعثي بحق أبناء الشعب العراقي .

ومنها أيضاً التمهيد والإشراف على مشروع الانتخابات التي دعت المرجعية الدينية العليا إلى إجرائها في العراق كخطوة أولى ومهمة لإعادة السيادة الكاملة للشعب العراقي من سلطة الاحتلال .

وكذلك دورها في متابعة ومراقبة عمل القوات العسكرية الأجنبية المتواجدة في الأرض العراقية والتي دخلتها خلال العمليات العسكرية ، خصوصاً وأن تلك القوات قد حصلت على قرارات دولية من مجلس الأمن فوض تواجدها ، ومن هنا أصبح لزاماً على الأمم المتحدة أن تمارس دورها في مراقبة عمل هذه القوات والدفع بها إلى توفير الأمن ورعاية المشاريع الخدمية والمساعدات الإنسانية .

المحور الأول : موقف المرجعية من دور الأمم المتحدة في كشف المقابر الجماعية
تعرض الشعب العراقي خلال فترة حكم النظام السابق إلى كثير من عمليات القتل التي وصلت في تصنيفها إلى مستوى الإبادة الجماعية ^(١) ، وقد وثق جميع ذلك من خلال الكشف عن عديد المقابر الجماعية في أماكن متفرقة من العراق لا سيما في جنوب ووسط العراق . ^(٢)

وتعد هذه المقابر الجماعية شاهد حي وشخص على عظيم وبشاعة إجرام النظام البعثي ، ودليل على المعاناة والظلم الذي عاناه الشعب العراقي من هذا النظام ، وعليه فأن التعامل مع هذا الموضوع يلزم أن يكون على درجة عالية من الحذر والدقة بالشكل الذي يناسب حجم وخطورة تلك الجرائم ، ومن هنا وجدنا المرجعية الدينية العليا المتمثلة بالسيد علي الحسيني السيستاني - دام ظله - يلتفت إلى هذا الأمر ويحدد الخطوات اللازم إتباعها في ذلك ، والآليات التي يتم من خلالها الكشف عن هذه المقابر ، وتقوم هذه الخطوات كما حددتها المرجعية العليا على ضابطين أساسيتين :
الضابطة الأولى : الضابط الشرعية

وقوام هذه الضابطة هو أن عملية الكشف يلزم أن يكون بأذن الحاكم الشرعي ، وترتبط هذه الضابطة برؤية الشريعة الإسلامية وموقفها من موضوع نبش قبر الميت ، فقد جعلت لهذا الموضوع مجموعة من الأحكام الشرعية التي تنظم هذه العملية ، ومن تلك الأحكام: (لا يجوز نبش القبر من غير ضرورة تقتضيه ، نعم يجوز ذلك للنقل إلى المشاهد المشرفة ونحو ذلك من الغايات الراجعة شرعاً ، فان في ذلك تعظيماً للميت وإظهاراً لعلو شأنه) ^(٣) ، : (لا يجوز نبش القبر من غير ضرورة تقتضيه ، وفي جواز ذلك للنقل إلى المشاهد المشرفة حتى مع وصية الميت به أو أذن الولي فيه وعدم استلزامه هتك حرمة إشكال) . ^(٤)

ووفقاً لهذه الأصول الشرعية حدد السيد السيستاني - دام ظله - بأن عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية يجب أن يكون بأذن الحاكم الشرعي بما نصه : (كشف المقابر الجماعية إنما يجوز بأذن الحاكم الشرعي...) ^(٥)

الضابطة الثانية : الضابطة التنظيمية

وقوام هذه الضابطة هو أن يستتبع الضابطة الشرعية إجراءات تنظيمية من شأنها حفظ الحقائق وتثبيتها لما يترتب على عملية الكشف لهذه المقابر الجماعية، فقد ذكر سماحة السيد السيستاني - دام ظله - أنه لا يأذن بالكشف عن هذه المقابر (إلا بأشراف من لجنة دولية بحيث لا تضيع معالم الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت على أيدي النظام السابق) .^(٦)

والسؤال المطروح هنا لماذا هذا التأكيد المشدد من قبل للمرجعية الدينية العليا على إخضاع عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية إلى الإشراف الدولي مع أنها مسألة متعلقة بالشأن الداخلي العراقي؟

وجواب ذلك كما نفهمه يرجع إلى عدد من الاعتبارات نجملها في النقاط الآتية :

١- أن هذه الجرائم مع أنها ارتكبت بحق الشعب العراقي وتحديدًا بحق أكبر طوائف الشعب العراقي وهي الطائفة الشيعية إلا أنها تعد من الجرائم بحق الإنسانية ، مما يدعو إلى أهمية إعطاء المنظمات الدولية المعنية دورها بتوثيق مثل هكذا جرائم والوقوف على حقائقها .

٢- أن الاقتصار في الكشف عن هذه المقابر الجماعية على الجهات العراقية سواء كانت رسمية أم غير رسمية ربما يفقدها صفة التوثيق الدولية الدولية مما لا يعطيها الصفة التي حددتها القوانين الدولية التي نظمت بهذا الخصوص .

٣- أن عدم الإشراف الدولي على عملية الكشف ربما يفتح الباب للتشكيك بحقيقة هذه المقابر ووسمها بالوسم الطائفي ، خصوصاً وأن هناك بعضاً من الجهات السياسية ومن ورائها بعض الدول الإقليمية قد سخرت إمكانياتها الإعلامية لضرب النظام السياسي الجديد في العراق من جهة وتمجيدها للنظام السابق من جهة أخرى ، وهذا الأمر ربما يحفزها إلى مزيد من عمليات التشكيك والنفي ، ومن ثم يكون ذلك مدعاة لضياح كثير من الحقائق أو تشويهها على العكس فيما إذا أخضعت عمليات الكشف للجان دولية متخصصة بذلك .

٤- أن الوضع السياسي في العراق بعد التغيير كان وضعاً مرتبكاً غير واضح المعالم تتقاطع فيه الإرادات الدولية والإقليمية فضلاً عن التقاطعات الداخلية بين القوى السياسية المنضوية في العملية السياسية ، وعليه فأن الأقدام على مثل هذه الخطوة بعيداً عن الإشراف والرقابة الدولية قد يعرض حقيقة هذه المقابر الجماعية إلى التضييع لانعدام الإرادة السياسية لإثبات حقيقتها.

٥- أن التحول السياسي الجديد في العراق لا زال في طور البناء والتكوين لمؤسساته الدستورية ، مما يعني عدم وجود القوانين والتعليمات من شأنها تنظيم عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية ، مما ينتج عنه صعوبة في عملية توثيقها وتثبيتها ، وهو أمر في غاية الخطورة لأنه سيؤدي إلى ضياع هذه الصفحة السوداء والمؤلمة من تاريخ العراق الحديث وضياع لحقوق أصحابها ، على عكس فيما إذا تمت عملية الكشف بإشراف لجان دولية ، فإنها ستثبت هذه الحقائق بما تملكه من قوانين وتعليمات ، ويشار في هذا الجانب أن العراق أنظم إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة حسب القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ م .^(٧)

٦- أن الأمم المتحدة وتحديداً لأنها المختصة بمتابعة جرائم الحروب والإبادة الجماعية التي حدثت في بعض دول العالم وفي فترات زمنية مختلفة ، تملك من الخبرة الكبيرة في التعامل مع هكذا نوع من الجرائم ، الأمر الذي يمكنها من الكشف عن هذه المقابر الجماعية تبعاً لتلك الخبرة ، مما يجعل عملية التوثيق أكثر دقة وأكثر مقبولة ، على عكس فيما إذا تبنت هذه العملية جهات ليست بذات خبرة في هذا المجال .

٧- أن عدم خضوع عمليات الكشف إلى لجان دولية معنية بهذا المجال قد يعطيها بعداً عاطفياً أكثر من كونها جرائم ضد الإنسانية ، فقيام جهات محلية وغير مختصة بالكشف عن رفات الضحايا وتسليمها إلى ذويهم فانه لا يتجاوز إثارة للعواطف وتجديد لحزن هؤلاء على أبنائهم ممن كانوا ضحية لإجرام ذلك النظام الدكتاتوري، وهذه الإثارة العاطفية ستنتهي وتتلشى بمرور الأيام والسنوات ، وعندها تتلاشى معها معالم تلك

الجرائم ويعفى أثرها ، ويفقد معها عنصر التوثيق الذي يراد له أن يكون شاهداً شاخصاً أمام الأجيال معبراً عن عظيم تلك الجرائم وما لاقاه الشعب العراقي من ظلم وإرهاب. ٨- أن اشتراك الجهات الدولية بمختلف مسمياتها في عمليات الكشف للمقابر الجماعية من شأنه تدويل هذه القضية وعدم إبقائها في إطارها المحلي ، وهذا أمر في غاية الأهمية لأنه سوف يعرف العالم ويطلعه على حجم الجرائم التي ارتكبتها النظام الدكتاتوري ضد أبناء الشعب العراقي، مما يخلق رأياً عالمياً باستنكار وإدانة هذه الجرائم ويخلق أجواءً مناسبة لإصدار القرارات الدولية التي من شأنها حفظ الحقوق المترتبة لأبناء الشعب العراقي على هذه الجرائم .

٩- لا يخفى أن الشعب العراقي عاش تحت وطأة النظام الدكتاتوري منذ سنة ١٩٦٨ وحتى سنة ٢٠٠٣ م ، وخلال هذه الفترة قبض النظام قبضة حديدية على الشعب وحرياته، حتى انتهى الأمر إلى ارتكاب مجازر إبادة جماعية بمسميات الوطنية والدفاع عن الحزب والثورة وخيانة المبادئ^(٨) ، ومن هذا الواقع المريع رأت المرجعية الدينية العليا انه ولضمان عدم العودة إلى هذا المنهج الدكتاتوري الدموي بعد التغيير السياسي وقطع الطريق عليه مستقبلاً هو أن توثق هذه الجرائم دولياً وتصدر بشأنها قرارات إدانة ترفض هكذا ممارسات وتمنع من تكرارها وان يكون لها دور في صياغة النظام الديمقراطي وصيانتها ، ونعتقد أن مثل هذه الخطوة سوف تجعل الشعب في حصانة ، وأنها تجعل الحكومات المتعاقبة تعمل ضمن الأسس الديمقراطية خوفاً من المحاسبة القانونية والدولية.

١٠- لعله من الأمور المهمة التي تنتج عن مشاركة وإشراف اللجان الدولية في الكشف عن المقابر الجماعية هو حماية النظام الاجتماعي للبلد وتجنبه الانزلاق في مهاوي الصراعات الاجتماعية كالقتل والثارات من العناصر والجهات التي ارتكبت هذه الجرائم أو أنها متهمة بذلك ، مما قد ينتج عنه تفكك النسيج المجتمعي.

وما يدل على أن هذا الأمر يشكل احد عناصر التهديد للنسيج المجتمعي العراقي وان المرجعية الدينية العليا قد شخصت هذه الخطورة هو كثرة الأسئلة والاستفتاء التي

وردت إلى مكتب سماحة السيد السيستاني - دام ظله - باحثة عن الحلول الشرعية التي تعالج مشكلة التعامل مع أضرار النظام السابق ممن ارتكب جرائم قتل وإبادة جماعية بحق أبناء الشعب العراقي أو أنهم متهم بذلك ، ما يعطي انطباعاً على أن هذه المشكلة تنذر بخطر كبير ربما يصعب إيقافها في حال تفاقمته وتركت دون وضع القوانين التي تعالجها، ولذلك انصبت جميع إجابات سماحة السيد السيستاني - دام ظله - بهذا الاتجاه حرصاً منه على حفظ المنظومة الاجتماعية، وكان مما أجاب به سماحته هو : (القصاص إنما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة إليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي... - وقال - لا تجوز المبادرة إلى اتخاذ أي إجراء بصدد معاقبته بل لابد من تأجيل الأمر إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا) .^(٩)

فإذا لاحظنا الشروط التي اشترطتها المرجعية الدينية العليا لمعالجة هذه المشكلة نفهم أنها كانت تسعى في ذلك إلى الدفع نحو تحكيم القانون والحيلولة دون التصرفات الفردية ، فقد حددت أن القصاص هو حق لأولياء المقتول وفقاً لما نصت عليه الشريعة الإسلامية، قال تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا)^(١٠)

كما أن تأكيد هذا الحق مرتبط بتشكيل المحكمة الشرعية كجهة وحيدة لها الحق في إصدار الأحكام في مثل هكذا قضايا ، وبهذا يتضح لنا أن هذه المشكلة واحدة من أخطر المشكلات التي تعترض الواقع العراقي الجديد ، وأن عدم إدارتها الإدارة الصحيحة والرشيدة قد يدفع بظهور واقع صعب ومرير، ولعل أحد تلك الحلول هو إشراك المنظمات الدولية في التحقيق والبحث والتقصي عن حالات القتل الجماعي لتجاوز هذه المشكلات.

١١- من جميع ما تقدم نفهم لماذا هذا الإصرار والتأكيد الذي أظهرته المرجعية الدينية العليا على أهمية إشراك المنظمات واللجان الدولية في عملية الكشف عن هذه المقابر الجماعية ، وهذا ما يمثل أحد جوانب رؤيتها إلى دور الأمم المتحدة في العراق.

المحور الثاني : رؤية المرجعية لدور الأمم المتحدة في الانتخابات يعد موضوع الانتخابات من أهم المظاهر الديمقراطية التي ظهرت على الساحة السياسية في العراق بعد التغيير سنة ٢٠٠٣ م . خصوصاً وأنه جاء بعد حقبة طويلة من الدكتاتورية كانت كفيلة بإبعاد هذا الشعب عن كل ممارسة تحمل الصفة الديمقراطية ، لذلك كان من المهم والضروري العمل على ترسيخ الممارسات الديمقراطية في العراق، ومن هنا كانت توجيهات المرجعية الدينية العليا تصب بهذا الاتجاه ، غايتها في ذلك ترسيخ هذه الثقافة لدى أبناء الشعب العراقي والتأكيد على أن يكون للشعب دور أساسي ومباشر في صياغة النظام السياسي الجديد.

وفي هذا الإطار فإن المرجعية الدينية العليا ترى أن التجربة الديمقراطية لا زالت طرية وفتية وفي طور التكوين ، ولكي تنشأ وتقوى لابد من أن تكون هناك خطوات ترسيخ صحيحة ومدرسة من خلال الانتفاع من التجارب السابقة خصوصاً تلك التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ، وعليه أكدت المرجعية الدينية العليا على أهمية دور الأمم المتحدة في هذا الجانب بوصفها جهة دولية تحظى بشرعية ومقبولية كبيرة في إصدار القرارات التي يضمن من خلالها الاعتراف الدولي بجميع الفعاليات والممارسات السياسية.

لقد رأى سماحة السيد السيستاني - دام ظله - أنه على الأمم المتحدة أن تبدأ بأخذ الخطوات العملية لإقامة الانتخابات في العراق كجهة رقابية ومشرفة عليها كما كان لها تجارب من هذا القبيل في دول أخرى، فقد ورد عنه ما نصه : (وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية^(١١) بإشراف الأمم المتحدة - كما أخبرنا بذلك ممثل الأمين العام في زيارته لسماحة السيد - فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق^(١٢)) ونرى أن هذا النص يحمل أموراً مهمة تبين لنا من خلالها رؤية المرجعية الدينية العليا لدور الأمم المتحدة في هذا الجانب نعرضها بالنقاط الآتية :

١- أن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق بعد التحول السياسي تحتاج إلى دعم وإسناد من قبل الأمم المتحدة بوصفها جهة تملك المشروعية في رعاية مثل هكذا تجارب.

٢- أظهر النص أن المرجعية العليا كانت تتحرى الأدوار الإشرافية والرقابية التي قامت بها الأمم المتحدة في بلدان أخرى ، لما لذلك من أهمية تنعكس على دورها في الإشراف على الانتخابات العراقية حال قيامها.

٣- إن توجيه الدعوة إلى الأمم المتحدة للإشراف على إقامة الانتخابات يمثل قطع الطريق أمام الجهات التي تروج لها بعض الجهات لا سيما سلطة الاحتلال المدنية ، وهذا ما ذكره الحاكم المدني بول بريمر^(١٣) بقوله : (وإنني آمل بإنشاء إدارة عراقية مؤقتة في أواسط حزيران / يونيو - لكننا لن نسرع في إجراء الانتخابات لأنه لا يوجد في العراق الآليات اللازمة للانتخابات - لا يوجد إحصاء وقوانين انتخابية وأحزاب سياسية وكل الهياكل ذات الصلة التي نعتبرها مسلمات)^(١٤)

٤- أن قيام الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة يعطيها مقبولة وشرعية لدى الأطراف الدولية الأخرى، ويبعث رسالة مفادها أن العملية الديمقراطية الجديدة في العراق تسير وفقاً للأطر القانونية المعتمدة لدى الأمم المتحدة .

٥- الانتخابات بوصفها تجربة مستحدثة في الواقع السياسي العراقي بحاجة إلى حالة سياسية مستقرة وأطراف متوافقة يمكنها من إدارة العملية الانتخابية بحرفية عالية ، وأن عدم توفر هذه الأمور في العراق يجعل الحاجة ملحة إلى الاستعانة ببعض الجهات ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال ، ومن هنا تأتي أهمية إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات المؤمل قيامها في العراق.

والذي يظهر أن سماحة السيد السيستاني - دام ظله - وللاعتبارات التي ذكرناها أعلاه يرى الأهمية القصوى الذي يمثله حضور الأمم المتحدة في موضوع الانتخابات ، وأنها تملك الكلمة الفصل فيما إذا كانت الظروف القائمة في البلد مهيأة لإجراء الانتخابات من عدمه ، خصوصاً بعد ظهور دعوات من قبل بعض السياسيين في مجلس الحكم^(١٥) وسلطة الاحتلال بعدم إمكانية إقامتها ، فقد جاء في جواب لسؤال تقدمت به شبكة CNN^(١٦) حول رؤية المرجعية الدينية العليا في إجراء الانتخابات والحلول البديلة في حال تعذر إجرائها ؟ فكان جواب ذلك : (ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق خبراء

الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه ، وقد قدم مجلس الحكم طلباً بذلك إلى السيد كوفي عنان^(١٧) الأمين العام للأمم المتحدة ، وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي ، وأما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن أبداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني المؤقت^(١٨) وبناءً على هذه الرؤية نظهر لنا مجموعة أمور :

- ١- أن المرجعية الدينية عولت كثيراً على دور الأمم المتحدة في إقامة الانتخابات في العراق عطفاً على الوضع الأمني والسياسي القائم.
- ٢- شخصت المرجعية الدينية العليا أن هناك إرادة مطروحة تتمثل ببعض أعضاء مجلس الحكم وسلطة الاحتلال كمحاولة لعرقلة إقامة الانتخابات غايتهم في ذلك هو إطالة أمد الوضع السياسي القائم على الحال الذي هو عليه ، وإطالة أمد الاحتلال ، مما يعني تأخير خطوات التحول الديمقراطي في العراق ، وما يدل على ذلك قول برير : (علينا أن نبدأ العملية الدستورية بطريقة أو بأخرى ، والالتفاف على فتوى السيستاني)^(١٩) ، والقبول بهذا الطرح يمثل انتحاراً سياسياً وخضوع للواقع السيئ أمنياً وسياسياً واقتصادياً وخدمياً ، الذي نتج عن إدارة سلطة الاحتلال للبلد ، وبناءً على هذا الواقع وجدت المرجعية الدينية العليا أن الوسيلة الأفضل لرد مثل هكذا أطروحات هو رمي الكرة في ساحة الأمم المتحدة لتقول كلمتها الفصل في هذا الأمر ووضع مجلس الحكم وسلطة الاحتلال أمام الأمر الواقع .

- ٣- الذي يظهر من هذه الآلية التي طرحتها المرجعية أنها كانت واثقة من أن الظروف القائمة رغم صعوبتها أنها تسمح بإقامة الانتخابات ، وأن طرح مثل هذه الآلية مع عدم التوثق من المضي بالمشروع ربما يأتي بنتائج عكسية ، وخصوصاً ونحن نعلم أن هناك سطوة وإرادة للولايات المتحدة - متزعمة سلطة الاحتلال في العراق - في الأمم المتحدة ومن الممكن أنها تستغل هذه السطوة لعرقلة مشروع الانتخابات ، وقد بين سماحة السيد

هذه التوجهات في جوابه على أسئلة مجلة دير شبيغل الألمانية^(٢٠) بقوله : (وليس السبب وراء ذلك إلا ملاحظة سلطة الاحتلال وتسويقها المستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد الانتخابات طوال الأشهر السابقة)^(٢١) وهذا ما يعطينا انطباعاً بأن المرجعية الدينية العليا كانت لها خطواتها العملية التي اعتمدتها في الدعوة إلى إقامتها ، وأنها قامت بدراسة الموضوع من جميع جوانبه ، وما يمكن أن ينعكس عليه من نتائج ، ولعل هذا ما جعلها تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى جانب فريق الخبراء العراقيين لما لذلك من أهمية في اكتمال الصورة لمقومات العملية الانتخابية.

٤- أن قرار إجراء الانتخابات من عدمه يلزم أن يكون قرار يتفق عليه بين فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة ونظرائهم من العراقيين ، وهذا يعني أن المرجعية الدينية العليا ترى أن العملية تكاملية تشترك فيها الأطراف كافة ولا يمكن لطرف أن يحيط بكافة ظروفها دون الانتفاع من الأطراف الأخرى ، ومن هنا فإن المرجعية الدينية من خلال هذا الاقتراح قد عولت على خبرة الأمم المتحدة في هذا المجال للمضي بإقامة الانتخابات.

٦- يتضح من خلال هذا النص أن سماحة السيد السيستاني - دام ظله - يرى أن الأمم المتحدة - باعتبار أن العراق يخضع لقراراتها خلال هذه الفترة - ملزمة في حال التوصل إلى عدم إمكانية إقامة الانتخابات بإيجاد الآلية التي يضمن من خلالها أنها تكون (الأصدق تعبيراً عن إرادة الشعب العراقي).

وتتجلى هذه الأهمية الكبيرة لدور الأمم المتحدة في إقامة الانتخابات في العراق هو أن المرجعية كانت تدعو إلى أهمية توفير الأجواء المناسبة أمنياً وإعلامياً لفريق الأمم المتحدة الذي سيتحدد مصير إقامة الانتخابات من عدمه وفقاً للقرارات التي ستصدر عنه ، فإذا قرأنا النص التالي واستقرنا مضامينه نلمس بشكل كبير كيف أنها كانت تستغل كل مناسبة لتوجيه الرأي العام العراقي نحو الانتخابات وأهمية دور الأمم المتحدة فيها.

ففي بيان أصدره مكتب السيد السيستاني - دام ظله - حول ما أشيع عن تعرضه لعملية اغتيال ، وبعد أن نفى وبكلمات قليلة صحة هذا الخبر ، فإنه تحول إلى مباشرة إلى توجيه أذهان وانتظار المجتمع نحو الحدث المهم والأهم في هذه الفترة وهو وصول فريق الخبراء

التابع للأمم المتحدة وما ينتظر منه من قرارات مصيرية وحاسمه لمستقبل العملية السياسية في العراق ، فقد ذكر ما نصه : (يؤكد على ضرورة مراعاة المواطنين لأقصى درجات الحيلة والحذر في كل ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني في هذه الأوقات الحساسة التي يتربق فيها الجميع وصول البعثة الدولية المكلفة بالتحقق من مدى إمكانية إجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي. آملي أن يتوفر للفريق الدولي الأجواء الملائمة لإنجاز عمله على الوجه الصحيح بعيداً عن الضغوط والمؤثرات الجانبية ، ليتيسر التوصل إلى الطريقة المثلى لتمثيل العراقيين - بجميع شرائحهم وطوائفهم - تمثيلاً حقيقياً في المجلس الوطني القادم^(٢٢) . ومن هذا النص يتضح لنا جملة أمور :

- ١- مدى حرص المرجعية الدينية العليا على إنجاز مهمة الفريق الأُممي وان تكتمل على أحسن وجه لينعكس إيجابياً على تعزيز وترصين العملية السياسية في العراق.
- ٢- إن هذه المسؤولية هي مسؤولية جماعية لا تقتصر على طرف دون بقية الأطراف ، بل إن الجميع سواء مسؤولين أم مواطنين فأنهم يتحملون مسؤولية النهوض بهذه المهمة الوطنية.
- ٣- أن هذه المهمة الوطنية تحتم توفير الأجواء الملائمة للفريق الدولي لإنجازها ، كونها تمثل نقطة تحول كبيرة في مستقبل العملية السياسية في العراق ، وبداية لإنهاء سلطة الاحتلال الأجنبي للعراق.
- ٤- أن العمل بمسؤولية ووطنية تجاه مهمة الفريق الدولي يبعد هذا الفريق عن الضغوط والمؤثرات الجانبية التي يراد بها إفشال هذه المهمة والإبقاء على الوضع السياسي والأمني على ما هو عليه لوجود بعض الأطراف المنتفعة من ذلك كسلطة الاحتلال وعدد من أعضاء مجلس الحكم.
- ٥- أن ما يتم التوصل إليه من نتائج وقرارات من قبل الفريق الأُممي سيكون له الأهمية الكبيرة لجميع فئات المجتمع العراقي - بجميع شرائحهم وطوائفهم - من حيث التمثيل

السياسي، وهذا بطبيعة الحال سيخلق أجواءً سياسية مثالية لبناء نظاماً سياسياً جديداً بعيداً عن الإقصاء والتهميش الطائفي والعنصري والسياسي.

المحور الثالث: تمكين الأمم المتحدة لتنظيم العملية السياسية

لقد لخصت المرجعية الدينية العليا دور الأمم المتحدة في مستقبل العملية السياسية في العراق من خلال إجابتها على السؤال الذي تقدمت به مجلة دير شبيغل الألمانية بما نصه: (ماذا تتوقعون من دور الأمم المتحدة في المرحلة القادمة ؟ - فكان الجواب - : إن المرجعية الدينية قد سبق لها أن طالبت... بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً مركزياً في عملية نقل السيادة ، وكانت المرجعية وراء مطالبة مجلس الحكم من الأمين العام للأمم المتحدة إرسال فريق من خبراء المنظمة الدولية لدراسة الآلية المثلى التي ينبغي اعتمادها في ذلك ، بعد أن استبعدت سلطة الاحتلال ومجلس الحكم - في اتفاقية ١٥ تشرين الثاني - أي دور للأمم المتحدة في هذا المجال ، وأن المرجعية ترى أن الأمم المتحدة التي أقرت الاحتلال ووفرت له الغطاء الدولي تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي وهي مطالبة بأداء دور فعال في مساعدة العراقيين في الخروج من محتهم والإشراف العام على العملية السياسية إلى حين الوصول إلى الوضع الدائم) (٢٣)

لقد ثبت هذا النص الذي قدمته المرجعية الدينية العليا مجموعة من الحقائق التي يلزم الوقوف عليها لأنها تصور صعوبة الأوضاع التي كانت قائمة في تلك المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ العراق المعاصر وما واجهته المرجعية الدينية من صعوبات كبيرة في سبيل إرساء أسس وقواعد العملية السياسية في العراق ، ولعل أهم هذه الحقائق :

١- أن المرجعية الدينية العليا كانت مصرة على أن دور الأمم المتحدة في تنظيم العملية السياسية في العراق هو دور محوري وأساسي بالنظر لطبيعة الظروف القائمة أولاً ولخضوع العراق خلال هذه الفترة لقراراتها، وهذا ما يجعلها ملزمة بالعمل على تحقيق السيادة الوطنية الكاملة للبلد.

٢- على ما يظهر ومن سياق النص أن المرجعية الدينية العليا كانت تخوض صراعاً قوياً ومميراً مع مجلس الحكم وسلطة الاحتلال وهو صراع إرادات ، فالمرجعية العليا تتحرك

وتعمل في حدود الإرادة الشعبية وتجد في نفسها أنها الجهة المسؤولة عن الدفاع عن حقوق الشعب العراقي وتحقيق مصالحه . في حين يرى مجلس الحكم - في غالبية أعضائه - وسلطة الاحتلال أن الاستجابة والتعاطي بإيجابية مع مطالب المرجعية يضر بمصالحهم ويعرقل مشاريعهم لذلك حاولوا جاهدين تجاهل هذه المطالب وإبعاد أو تقليل دور الأمم المتحدة في خطوات تنظيم العملية السياسية.

٣- تأكيد المرجعية الدينية على أنها كانت وراء مطالبات مجلس الحكم من الأمم المتحدة لإرسال فريق الخبراء لتقييم مدى صلاحية الأوضاع القائمة لإجراء الانتخابات ، مما يعني أن المرجعية قد فرضت إرادتها على الإرادات السياسية الأخرى ، لأنها كما يبدو كانت تلمس عدم جدية الأطراف الأخرى كمجلس الحكم وسلطة الاحتلال في بناء عملية سياسية متكاملة وفق القواعد الديمقراطية.

٤- أن إصرار المرجعية الدينية العليا على أن يكون قرار الأمم المتحدة هو الفيصل في تحقيق الخطوات اللاحقة في بناء العملية السياسية يأتي إحباطاً لما أقدمت عليه سلطة الاحتلال ومجلس الحكم في إبعاد وتهميش دور الأمم المتحدة في هذا المجال ، لأنها - المرجعية - قد شخصت تشخيصاً دقيقاً أن العملية السياسية لا يمكنها أن تنهض وتصل إلى مرحلة بناء دولة مؤسساتية ذات سيادة كاملة إذا ما بقيت سلطة الاحتلال ومجلس الحكم تحكمان بقراراتها.

وتعزيزاً لهذه المطالبات والخطوات التي اتخذتها المرجعية الدينية العليا في تمكين الأمم المتحدة لممارسة دورها في إرساء النظام السياسي الجديد في العراق ، فإنها قد أيدت بنسبة كبيرة التقرير الذي أصدره الفريق الأممي المكلف بتقصي الحقائق في العراق وفي المهام التي تم الإشارة إليها سابقاً ، وهذا التأييد ظهر في اتجاهات عديدة وبالشكل الآتي : (٢٤)

١- أنها تطابق رؤية المرجعية الدينية العليا في ملاحظاتها التي سجلتها على اتفاق ١٥ تشرين الثاني : (أكد التقرير على أن (إنشاء حكومة مكتملة الأهلية) يتوقف على إجراء انتخابات وطنية مباشرة وان فكرة نظام المجمعات التي بني عليها اتفاق ١٥ /

تشرين الثاني ليست عملية ولا تتمتع بدعم كاف من العراقيين، وليست بديلاً عن الانتخابات)

٢- كما طابق رؤية المرجعية الدينية العليا في أن تكون مدة الحكومة الانتقالية قصيرة لتحل مكانها حكومة منتخبة: (كما أوضح التقرير أنه بغض النظر عن الآلية التي ستقرر لتشكيل الحكومة الانتقالية في ٣٠ حزيران فلا بد من فهم أن هذه الحكومة ستكون لمدة قصيرة، ويتعين أن تحل محلها في أسرع وقت ممكن حكومة منتخبة ديمقراطياً ومكتملة الأهلية، وفي الوقت الذي قرر الفريق الدولي أنه لا يمكن إجراء انتخابات موثوقة بحلول ٣٠/ حزيران، أكد على إمكانية إجرائها بعد بضعة أشهر من ذلك التاريخ بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ أو بعد ذلك بقليل، إذا تم الشروع فوراً بالأعمال التحضيرية لها، وبهذا الصدد أوصى الفريق بالعمل فوراً على إنشاء هيئة انتخابية عراقية مستقلة بدون مزيد من الإبطاء، للقيام بهذه المهمة).

٣- كما طابق هذا التقرير رؤية المرجعية الدينية العليا في تشخيص العيوب الخطيرة التي تضمنها اتفاق ١٥ / تشرين الثاني: (ومنها أبتناؤه على قيام مجلس الحكم بصياغة القانون الأساسي على أساس تشاور وثيق مع سلطة التحالف، وتضمنه تفاصيل محددة تنص على أحكام رئيسية في القانون الأساسي تلزم مشرعي المستقبل، وما نص عليه من أن ما يتفق عليه مجلس الحكم وسلطة التحالف لا يمكن أن يعدل لاحقاً، وأيضاً أبتناؤه على إقرار ترتيبات أمنية غير محددة تلزم الحكومة التي ستقام في المستقبل باتفاقيات غير معروفة بعد بين سلطة التحالف ومجلس الحكم، وغير ذلك من مسائل لم تناقش ولم يتفق عليها لا على مستوى الشعب العراقي ولا على مستوى ممثليه).

٤- توافق التقرير مع رؤية المرجعية الدينية العليا حول أهمية نقل السيادة إلى حكومة منتخبة: (وعلى الرغم من استبعاد الفريق الدولي فكرة نقل السيادة إلى حكومة منتخبة بصورة مباشرة، إلا أن ما قرره من إمكانية إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٠٤ يحظى بأهمية بالغة، ولا سيما مع اقتراح إجرائها لاختيار جمعية وحيدة تناط بها مهمتان هما وضع دستور جديد للبلد والعمل في الوقت نفسه بوصفها الهيئة التشريعية، إلى حين

إقرار الدستور الدائم ، مما يعني ذلك كله تقليص المدة التي ستتولى فيها حكومة غير منتخبة زمام الأمور في البلد إلى بضعة أشهر فقط ، خلافا لما ورد في اتفاق ١٥ / تشرين من استمرارها في العمل إلى نهاية عام ٢٠٠٥).

ولكي يأخذ ما ورد في هذا التقرير طريقه للتطبيق وان لا يهمل أو يهملش حددت المرجعية الدينية العليا ثلاث خطوات يلزم القيام بها لتحقيق ذلك : (٢٥)

الخطوة الأولى : إن المرجعية الدينية تطالب بضمانات واضحة كقرار من مجلس الأمن الدولي بإجراء انتخابات وفق ذلك التاريخ ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع مرة أخرى لمزيد من التسويف والمماطلة لذرائع مشابهة للتي تطرح اليوم.

الخطوة الثانية : تطالب المرجعية بأن تكون (الهيئة غير المنتخبة) التي تسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران (إدارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة تهئ البلد لانتخابات نزيهة وحرّة ، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب.

الخطوة الثالثة : أما فيما يتعلق بالآلية التي سيقدر اعتمادها في عملية نقل السلطة ، فأن هناك قلقاً متزايداً من أن لا يتيسر للأطراف المعنية التوصل في المدة المتبقية إلى آلية تتمتع بتأييد الشعب العراقي على أوسع نطاق ، كما طالبت بذلك الأمم المتحدة ، وأن تجد هذه الأطراف نفسها في مطب المحاصصات العرقية والطائفية والسياسية ، التي سعت المرجعية في تجاوزها بالدعوة إلى الاعتماد على آلية الانتخابات العامة.

والمتحقق على هذا التقرير وما لاحظته المرجعية فيه تبرز لنا النتائج الآتية :

١- أنها انتصاراً لإرادة المرجعية الدينية التي هي انعكاس لإرادة الشعب العراقي في مساعيها الحثيثة والمستمرة التي بذلتها من أجل تمكين الأمم المتحدة لممارسة دورها الحقيقي في بناء العملية السياسية الجديدة في العراق.

٢- أن هذا التقرير قد قوض إرادة سلطة الاحتلال ومن يؤيدها من أعضاء مجلس الحكم في تمرير مشاريعهم السلطوية التي أرادوا المضي بها بعيداً عن إرادة الشعب العراقي.

٣- أن ما جاء في هذا التقرير يعد الخطوة الأولى نحو دفع العملية السياسية نحو المسار الديمقراطي ومن المهم أن تتبعها جملة خطوات تصل بالعملية السياسية إلى مرحلة النضوج والتكامل.

٤- أن هذا التقرير من حيث المبدأ يعطي للشعب العراقي الحق في اختيار ممثليه السياسيين في المؤسسات السياسية، وأن يقرر طبيعة النظام السياسي الذي يحكمه ، ولذلك بات من الضروري أن يُنظر إلى ما أوصى به تقرير الأمم المتحدة بمجدية وحزم وتجاوز لجميع المعرقات التي تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك.

٥- جاء مطلب المرجعية بأن يتم تعزيز ورغد هذا التقرير بقرار من مجلس الأمن الدولي، لكي يأخذ شكله القانوني ويصبح أمراً ملزماً لجميع الأطراف المعنية بالشأن السياسي في العراق.

ولعل ما جاء في الرسالة التي أرسلتها المرجعية الدينية العليا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان استنكاراً لحادث مقتل ممثل الأمم المتحدة في العراق سيرجيو دي ميلو^(٢٦) يبين لنا ماهية رؤية المرجعية الدينية العليا للدور المطلوب من الأمم المتحدة القيام به ، إذ جاء فيها : (ونحن إذ نستنكر هذا العمل الإجرامي ... لنأمل أن لا يعيق هذا الحادث المؤسف جهود المنظمة الدولية في مساعدة الشعب العراقي في هذا الظرف العصيب ، بل نأمل أن تتولى دوراً مركزياً في إقامة الأمن والاستقرار في العراق خلال المرحلة الانتقالية ، وتقوم بالإشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من أن يحكموا بلادهم بأنفسهم وتعود إليهم السيادة الكاملة)^(٢٧) فواضح أن السبب في التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة هو لأن العراق يمر بظرف عصيب وهو بحاجة إلى تحقيق الأمن والاستقرار ومن هنا تبرز الحاجة لدور الأمم المتحدة لتحقيق ذلك.

المحور الرابع : رؤية المرجعية الدينية لدور الأمم المتحدة في متابعة عمل القوى الأجنبية المتواجدة في العراق.

من الأدوار المهمة التي رأت المرجعية الدينية العليا أن تقوم بها الأمم المتحدة في العراق بعد التغيير هو أن ترعى وتتابع جميع الأنشطة التي تقوم بها جميع الجهات الأجنبية

المتواجدة في العراق عسكرية كانت أم مدنية ، وأن تخضع جميع هذه الأنشطة لمراقبتها وضبط جميع تحركاتها في هذا المجال ، خصوصاً وأن تلك القوات قد جاءت إلى العراق بناءً على القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والتي بموجبها اعتبر العراق دولة محتلة ، ومن بين تلك الجهات التي أشارت لها المرجعية الدينية هو الجيش الياباني الذي كلف بمهام عسكرية في العراق ضمن ما أطلق عليه بالتحالف الدولي.

إذا تقدمت صحيفة اساهي اليابانية ^(٢٨) بسؤال إلى مكتب سماحة السيد السيستاني - دام ظله - بهذا الخصوص بما نصه : (سوف يقوم الجيش الياباني بمهام في العراق لربما ابتداء من الخريف ، مع إنها المهمة الأولى للجيش الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما هو رأي سماحتكم في قدوم الجيش الياباني إلى العراق؟ - فكان الجواب على ذلك - ممكن أن ينظر الشعب العراقي بإيجابية إلى قدومهم إذا تم تحت مظلة الأمم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور) . ^(٢٩)

ومن ذلك أيضاً جوابه على الأسئلة التي قدمتها صحيفة نوفيل اوبزرفاتور الفرنسية ^(٣٠) ومنها السؤال : (ما الوقت المناسب لمغادرة الأميركيين من العراق؟ - فأجاب سماحته - لا مبرر لتواجدهم من الأساس ، وإذا كانت هناك حاجة إلى قوات أجنبية لحفظ الأمن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة) ^(٣١) وكذلك سؤال الصحيفة ذاتها (هل ترغب أن تلعب فرنسا دوراً في بناء العراق وكذلك الأمم المتحدة؟ - فكان الجواب - هذا جيد وفق ما تمليه مصلحة الشعب العراقي) ^(٣٢) تتضح من خلال الأجوبة التي دونتها المرجعية الدينية على هذه الأسئلة أمور عديدة نذكرها بالنقاط الآتية:

١- أن الذي يظهر من خلال هذه النصوص المتقدمة أن هناك حراك سياسي وعسكري لكثير من الدول المنظوية تحت راية التحالف الدولي باتجاه تثبيت موطن قدم لها في العراق تحت شعارات وعناوين متعددة بعضها أمنية وأخرى سياسية وثالثة إنسانية ،

وجميعها إنما جاءت لأهداف وغايات خاصة ، وقد شخصت المرجعية الدينية هذه الغايات والأهداف ومن هنا طالبت بأن يكون هذا التواجد تحت مظلة الأمم المتحدة. ٢- أن تنظيم عمل تلك القوات الأجنبية تحت مظلة الأمم المتحدة يجعل أهدافها وغاياتها مرصودة من قبلها وهو ما يحجم من مستوى أطماع هذه القوات وحكومات دولها من ورائها.

٣- أن إلزام هذه القوات بالعمل تحت مظلة الأمم المتحدة يضع الأمم المتحدة تحت المسؤولية المباشرة في تنظيم تواجد هذه القوات وتحديد مسؤولياتها وأنشطتها. ٤- عدت المرجعية الدينية الأمم المتحدة بأنها الجهة الشرعية الوحيدة التي يتم التعامل معها في ظل الظروف القائمة التي يمر بها العراق، وعليه فإن رؤية وموقف المرجعية الدينية تجاه هذه القوات يتم طرحه وبيانه فقط للأمم المتحدة ، وفي حال عدم خضوع هذه القوات لإشراف ومراقبة الأمم المتحدة فإنه قد يكون عائقاً أمام تقييم عملها سلباً أو إيجاباً.

٥- إن النظر إلى هذه القوات (المحتلة) بإيجابية من قبل أبناء الشعب العراقي مشروط بأن تحظى لرعاية الأمم المتحدة وتعمل على توفير الأجواء الملائمة لإجراء الانتخابات العامة.

٦- إن فحوى رؤية المرجعية الدينية تكمن في أن تأخذ الأمم المتحدة دورها الحقيقي في تنظيم عمل هذه القوات الأجنبية بما يتناسب والقرارات الدولية الصادرة بهذا الخصوص، وبما يحفظ كيان البلد وسيادته الوطنية.

٧- إن عمل هذه القوات بمختلف مسمياتها خارج مظلة الأمم المتحدة فإنه يقابل برفض الشعب العراقي لأنها تعد قوات احتلال ولا مبرر لتواجدهم في العراق إلا لحفظ الأمن والاستقرار.

٨- أن إلزام هذه القوات بالعمل تحت مظلة الأمم إنما هو انتزاع لأية شرعية دولية تدعيها وعليه فإنها ستكون مقيدة في تحركاتها ونشاطاتها ومشاريعها.

وجدير بالذكر أن المرجعية الدينية العليا ترى أن تدخل الأيدي الأجنبية في الشأن العراقي يمثل خطراً على الشعب العراقي^(٣٣) ، وان الفرق بين القبول بوجود أية قوات أجنبية من عدمه هو أن تكون تلك القوات عاملة تحت إشراف الأمم المتحدة ، كما ورد في جوابها على أسئلة مجلة بولندا الأسبوعية^(٣٤) : (هل تشعرون بأن هناك فرق بين الجيش الأميركي والجيش البولندي حالة حضوره ؟ - فكان الجواب - إنما يتحقق الفرق فيما إذا كان حضورهم تحت مظلة الأمم المتحدة)^(٣٥) وفي جوابه على سؤال صحيفة واشنطن بوست^(٣٦) : (ما هو نظركم بخصوص القوات التي تعمل في العراق لحفظ الأمن والسلام كالبلغار والبولنديين ؟ - كان الجواب - إذا كان هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال) .^(٣٧)

المحور الخامس : رؤية المرجعية الدينية للآثار الناتجة عن ضعف دور الأمم المتحدة على الرغم من أن المرجعية الدينية العليا قد عولت كثيراً على دور الأمم المتحدة في التأسيس للعملية السياسية الجديدة في العراق وتنظيمها ورعايتها ، إلا أنه وكما يبدو أن هناك تقصيراً قد بدا واضحاً في بعض أدوارها في هذا المجال ، وبمعنى أدق ظهر أنها خضعت واستسلمت لإرادة سلطة الاحتلال في بعض القضايا المصيرية التي يتحدد بموجبها بناء الدولة ومؤسساتها ، الأمر الذي أدى إلى تمرير بعض القرارات والقوانين التي تخالف رؤية المرجعية الدينية العليا ولا تتوافق وإرادة الشعب العراقي ، والذي يبدو أن هذه القرارات أو القوانين قد ولدت ردة فعل عند المرجعية الدينية تجاه الأمم المتحدة وعدت ذلك تقصيراً منها في أداء الدور المناط بها وفقاً للقرارات الصادرة عنها. وقد عبرت المرجعية الدينية عن ردة الفعل هذه من خلال الرسالة الجوابية التي وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي^(٣٨) والتي تضمنت موقفها من قانون إدارة العراق للمرحلة الانتقالية الذي أصدره مجلس الحكم بالتوافق والتنسيق مع سلطة الاحتلال ، واحتوت هذه الرسالة على مجموعة من التوضيحات والملاحظات حول هذا القانون نعرضها في النقاط الآتية :^(٣٩)

١- أن المرجعية الدينية العليا ممثلة بالسيد السيستاني - دام ظله - سجلت مجموعة من الملابسات من الدور المتوقع أن تقوم به الأمم المتحدة في المرحلة القادمة وفقاً للمعطيات السياسية.

٢- أن المرجعية الدينية بذلت جهوداً مضيئة في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق غايتها في ذلك هو أن يترك لممثلي الشعب العراقي الحرية في إدارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور والاستفتاء عليه.

٣- أن إقرار ما يسمى بـ (قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) الذي جاء بإملاء مجلس الحكم وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال سيكون مكبلاً للجمعية الوطنية القادمة بقيود كثيرة ولا يسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي. وهذا الأمر مما كان قد حذرت منه المرجعية الدينية ، وبسببه كانت تطالب بأن تأخذ الأمم المتحدة دورها الفاعل في الإشراف على خطوات بناء النظام السياسي الجديد.

٤- أن مطالبات المرجعية الدينية المتكررة للأمم المتحدة بتفعيل دورها في العراق غايتها في ذلك أن تحظى خطوات بناء العملية السياسية بتأييد الشعب العراقي، إلا أن التقصير أو الضعف في أداء هذا الدور مع مضي قرارات سلطة الاحتلال قد أوجد حالة من عدم التأييد من معظم الشعب العراقي، مما يفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية كثير من معناها وتكون قليلة الجدوى.

٥- أن واحدة من المهام التي إرادتها المرجعية الدينية للأمم المتحدة أن تقوم بها هو الحفاظ على النسيج الوطني وإبعاد البلد عن شبح وثقافة الطائفية التي يخشى منها أن تأخذ به إلى التقسيم والتجزئة، إلا إن ضعف موقف الأمم المتحدة تجاه هذا القانون كان له تبعات خطيرة في هذا الاتجاه ، إذ أنه (القانون) قد أسس لذلك حينما عهد بمنصب الرئاسة إلى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص كردي وشيعي وسني، وهذا تكريس عملي للطائفية والعرقية التي أرادها الاحتلال أن تكون حاکمة للنظام السياسي الجديد في العراق.

٦- أن مطالبة المرجعية الدينية العليا مجلس الأمن بإصدار قرار يحدد فيه موعد الانتخابات العامة إنما هو لقطع الطريق أمام سلطة الاحتلال للحصول على الشرعية من خلال القرارات التي تصدر عنها ومنها قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وإلزام الشعب العراقي به ، وهذا ما تخشاه المرجعية الدينية في هذه المرحلة، ومن هنا رأت ضرورة إبلاغ أعضاء مجلس الأمن بهذا التحذير لما يترتب عليه من نتائج خطيرة .

٧- أن عدم اتخاذ الأمم المتحدة موقفاً واضحاً من هذا القانون وأنه لا يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، وأنه لن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن بشأن العراق، فخلافه فإن المرجعية الدينية لن تكون طرفاً في أية لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية في مهمتها القادمة في العراق.

ومن خلال هذه الملاحظات التي ثبتتها المرجعية الدينية وأبلغت بها الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي ، يتضح أن المرجعية الدينية قد شخصت تقصيراً واضحاً في موقف الأمم المتحدة ، وخصوصاً فيما أقدمت عليه سلطات الاحتلال بالتنسيق مع مجلس الحكم ، وما يترتب عليه من آثار خطيرة على مستقبل العملية السياسية من قبيل فرض إرادة الاحتلال على الشعب العراقي، وإلزام أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة العمل بموجبه مما يجعلها مكبلة في هذا القانون ، كما أنه تأسيس عملي وترسيخ للطائفية والعرقية السياسية وما تشكله من أخطار كبيرة تهدد مستقبل العملية السياسية.

لذلك وكما يظهر من طبيعة الخطاب الذي تضمنته هذه الرسالة فضلاً عن انه عبر عن حالة الاستياء الشديد وعدم الرضا من قبل المرجعية الدينية العليا تجاه الأمم المتحدة وما ينتظر منها أن تقوم به من دور رقابي وإشرافي على ترسيخ الأسس السليمة لبناء العملية السياسية ، فإنه في الوقت نفسه عبر عن الدور الذي تقوم به المرجعية الدينية في سبيل حفظ الحقوق السياسية للشعب العراقي وعدم فسح المجال أمام سلطات الاحتلال ومعها مجلس الحكم لتمرير القوانين التي لا تتوافق مع إرادته ولا تحفظ حقوقه.

وهذا الدور هو الذي جعل المرجعية الدينية تستخدم خطاب التهديد تجاه الأمم المتحدة بأنها لا تكون طرفاً في أية لقاءات أو استشارات تقوم بها البعثة الدولية في مهمتها القادمة

، والأمم المتحدة في حال حصل هذا الأمر فإنها ستفقد أهم جهة في العراق في المرحلة الحالية والقادمة ، فضلاً عن أنها الجهة التي يمكن الاطمئنان لها كونها جهة مستقلة بعيدة عن كل الاتجاهات والتوجهات السياسية ، فضلاً عن أنها ليس لديها أي أطماع سياسية أو رغبة للدخول في معترك الحكم ، مع إنها تحمل رؤية وقراءة سياسية تعد الأبرز والأكثر تميزاً للواقع العراقي وما يحيط به من إرادات خارجية .

والذي يظهر أن المرجعية الدينية قد وجدت أن إرادة سلطات الاحتلال ومعها مجلس الحكم وبشكل صريح قد اتجهت إلى مصادرة إرادة الشعب العراقي والإرادة الوطنية، غايتها في ذلك هو إطالة أمد سلطة الاحتلال الأمريكي وتأخير أية خطوات تمكن الشعب العراقي من استعادة سيادته الوطنية الكاملة ، وهذه لن تتم إلا عن طريق قيام حكومة وطنية تأتي عن طريق الانتخابات : (أن سماحة السيد - دام ظله - سبق وأن أكد مرارا على ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة الكاملة منبثقة من انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي عامة) . (٤٠)

ومن أجل تطويق خطوات سلطات الاحتلال في أن تستحصل قراراً يشرعن خطواتها في تعيين الحكومة الانتقالية وقانونها الذي أقر تزامناً مع تعيينها ، نجد المرجعية الدينية تذهب إلى خطوة استباقية في ذلك ، وهي إرسال رسالة تحذيرية إلى رئيس مجلس الأمن تحذر فيه من الإشارة إلى قانون إدارة الدولة في القرار الدولي (١٥٤٦) (٤١) وقد جاء في هذه الرسالة : (بلغنا أن هناك من يسعى إلى ذكر ما يسمى بـ (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي حول العراق بغرض إضفاء الشرعية الدولية عليه . إن هذا القانون الذي وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال وتأثير مباشر منه يقيد الجمعية الوطنية المقرر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لغرض وضع الدستور الدائم للعراق . وهذا أمر مخالف للقوانين ويرفضه معظم أبناء الشعب العراقي ، ولذلك فإن أي محاولة لإضفاء الشرعية على هذا القانون من خلال ذكره في القرار الدولي يعد عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي وينذر بنتائج

خطيرة . يرجى إبلاغ موقف المرجعية الدينية بهذا الشأن إلى السادة أعضاء مجلس الأمن المحترمين) . (٤٢)

حملت هذه الرسالة أمورا مهمة نوردتها في النقاط الآتية :

١- استعملت المرجعية الدينية عبارة (أن هناك من يسعى ...) ولم تسم سلطة الاحتلال ، ولعلها وسعت الجهات ولم تحصرها بهذه الجهة لأن هناك جهات مؤيدة لسلطة الاحتلال في هذه التوجهات كبعض أعضاء مجلس الحكم أو الحكومة الانتقالية ومن المحتمل أن تقوم سلطات الاحتلال بتمرير هذا المشروع من خلال تقديم طلب إلى مجلس الأمن عن طريق هاتين الجهتين ليصبغ بالصبغة العراقية ، ومن هنا نعتقد أن المرجعية الدينية بهذا التعبير قد أغلقت الطريق على سلطة الاحتلال من استخدام وسائل مباشرة أو غير مباشرة في سبيل تحقيق مشاريعها في السيطرة على مقدرات البلد والأفراد بمصادر القرار السياسي.

٢- التأكيد على أن هذا القانون (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) إنما تم في ظل سلطة الاحتلال وتأثير منه ، وفي هذا تنبيه وتذكير وتحذير لمجلس الأمن الدولي بأن الخطوات السياسية التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال لا تمثل رؤية المرجعية الدينية ولا تعبر عن إرادة الشعب العراقي ، وأن الإشارة إلى هذه الخطوات في القرار الدولي (١٥٤٦) سيعطي الشرعية لهذه الخطوات وهو ما يضر كثيراً بالواقع السياسي العراقي.

٣- أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي يتحملون المسؤولية الكاملة عن جميع الخطوات التي تخطوها سلطات الاحتلال كون هذه السلطات تعمل في ظل قرارات سابقة لمجلس الأمن وتفويض من الأمم المتحدة ، وعليه فمن اللازم على هذه الجهات أن لا تكون الخيمة التي تستظل بها سلطات الاحتلال.

٤- المتبين من هذه الرسالة أن المرجعية الدينية قد عبرت وبشكل علني وبالوسائل القانونية عن امتعاضها وعدم رضاها عن الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال بما انتخبها من الضعف حيناً والسكوت أحياناً أخرى ، الأمر الذي جعل سلطات

الاحتلال تتجاوز حدود عملها التي حددتها قرارات مجلس الأمن الدولي بحسب القرار (١٤٤١) الذي دعا فيه إلى (عودة لجان التفيتش عن الأسلحة إلى العراق وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فنها ستتحمل عواقب وخيمة)^(٤٣) ولا يخفى أن ما قامت وتقوم به المرجعية الدينية بهذا الاتجاه يشكل مصدر قلق وتخوف لدى سلطات الاحتلال ، لأنها تعلم أن المرجعية الدينية تستند في حركتها بهذا الاتجاه على قاعدة جماهيرية عريضة من أبناء الشعب العراقي ، وهي تعلم أن غالبية الشعب العراقي غير راغبين بوجود الاحتلال على أرضهم ، وهذا ما عبر عنه الحاكم المدني لسلطة الاحتلال بول بريمر بقوله : (كان غالبية العراقيين مسرورين للإطاحة بصادم ورجاله ، لكن القليل منهم سر لاحتلال جيش غير مسلم بلدهم) .^(٤٤)

الخاتمة

١ - اتضحت رؤية المرجعية الدينية إلى دور الأمم المتحدة في العراق من خلال الإصرار والتأكيد الذي أظهرته على أهمية إشراك المنظمات واللجان الدولية في عملية الكشف عن المقابر الجماعية .

٢ - رأت المرجعية الدينية العليا أن التجربة الديمقراطية لا زالت طرية وفتية وفي طور التكوين ، ولكي تنشأ وتقوى لابد من أن تكون هناك خطوات ترسيخ صحيحة ومدروسة من خلال الانتفاع من التجارب السابقة خصوصاً تلك التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ، وعليه أكدت المرجعية الدينية العليا على أهمية دور الأمم المتحدة في هذا الجانب بوصفها جهة دولية تحظى بشرعية ومقبولية كبيرة في إصدار القرارات التي يضمن من خلالها الاعتراف الدولي بجميع الفعاليات والممارسات السياسية.

٣- شخّصت المرجعية الدينية العليا أن هناك إرادة مطروحة تتمثل ببعض أعضاء مجلس الحكم وسلطة الاحتلال كمحاولة لعرقلة إقامة الانتخابات غايتهم في ذلك هو إطالة أمد الوضع السياسي القائم على الحال الذي هو عليه ، وإطالة أمد الاحتلال ، مما يعني تأخير خطوات التحول الديمقراطي في العراق ، والقبول بهذا الطرح يمثل انتحاراً سياسياً وخضوعاً للواقع السيئ أمنياً وسياسياً واقتصادياً وخدمياً ، الذي نتج عن إدارة سلطة

الاحتلال للبلد، وبناءً على هذا الواقع وجدت المرجعية الدينية العليا أن الوسيلة الأفضل لرد مثل هكذا أطروحات هو رمي الكرة في ساحة الأمم المتحدة لتقول كلمتها الفصل في هذا الأمر ووضع مجلس الحكم وسلطة الاحتلال أمام الأمر الواقع .

٤- تتجلى الأهمية الكبيرة لدور الأمم المتحدة في إقامة الانتخابات في العراق هو أن المرجعية كانت تدعو إلى أهمية توفير الأجواء المناسبة أمنياً وإعلامياً للفرق واللجان التابعة للأمم المتحدة التي سيتحدد مصير إقامة الانتخابات من عدمه وفقاً للقرارات التي ستصدر عنها ، مما يعني أنها كانت تستغل كل مناسبة لتوجيه الرأي العام العراقي نحو الانتخابات وأهمية دور الأمم المتحدة فيها.

٥ - أن المرجعية الدينية العليا كانت مصرة على أن يكون دور الأمم المتحدة في تنظيم العملية السياسية في العراق هو دور محوري وأساسي بالنظر لطبيعة الظروف القائمة أولاً ولخضوع العراق خلال هذه الفترة لقراراتها ، وهذا ما يجعلها ملزمة بالعمل على تحقيق السيادة الوطنية الكاملة للبلد .

٦ - طالبت المرجعية الدينية بضمانات واضحة كقرار من مجلس الأمن الدولي بإجراء الانتخابات ووفق توقيتات زمنية محددة ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع لمزيد من التسويف والمماطلة .

٧ - عدت المرجعية الدينية الأمم المتحدة بأنها الجهة الشرعية الوحيدة التي يتم التعامل معها في ظل الظروف القائمة التي يمر بها العراق، وعليه فأن رؤية وموقف المرجعية الدينية تجاه هذه القوات المحتلة من متعددة الجنسيات يتم طرحه وبيانه فقط للأمم المتحدة ، وفي حال عدم خضوع هذه القوات لإشراف ومراقبة الأمم المتحدة فإنه قد يكون عائقاً أمام تقييم عملها سلباً أو إيجاباً.

٨ - أن مطالبات المرجعية الدينية المتكررة للأمم المتحدة بتفعيل دورها في العراق غايتها في ذلك أن تحظى خطوات بناء العملية السياسية بتأييد الشعب العراقي، إلا أن التقصير أو الضعف في أداء هذا الدور مع مضي قرارات سلطة الاحتلال قد أوجد حالة من

عدم التأيد من معظم الشعب العراقي، مما يفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية كثير من معناها وتكون قليلة الجدوى.
الملخص:

دعت المرجعية الدينية العليا الأمم المتحدة إلى أن يكون لها حضور عملي من خلال الإشراف على التفاصيل المرتبطة بالعملية السياسية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣. ومن تلك التفاصيل الإشراف على الكشف والتوثيق للمقابر الجماعية التي ارتكبتها النظام البعثي بحق أبناء الشعب العراقي. ومنها أيضاً التمهيد والإشراف على مشروع الانتخابات التي دعت المرجعية الدينية العليا إلى إجرائها في العراق كخطوة أولى ومهمة لإعادة السيادة الكاملة للشعب العراقي من سلطة الاحتلال. وكذلك دورها في متابعة ومراقبة عمل القوات العسكرية الأجنبية المتواجدة في الأرض العراقية والتي دخلتها خلال العمليات العسكرية، خصوصاً وأن تلك القوات قد حصلت على قرارات دولية من مجلس الأمن فوض تواجدها، ومن هنا أصبح لزاماً على الأمم المتحدة أن تمارس دورها في مراقبة عمل هذه القوات والدفع بها إلى توفير الأمن ورعاية المشاريع الخدمية والمساعدات الإنسانية

The Supreme Religious Authority's Vision for the Role of the United Nations in Iraq ٢٠٠٣ AD - ٢٠٠٦ AD

Prof. Dr. Shukri Nasser Abdul-Hasan Al-Mayahi

University of Basrah, College of Education for Human Sciences

Abstract:

The supreme religious authority called on the United Nations to have a practical presence by supervising the details related to the political process in Iraq after the year ٢٠٠٣..

Among those details is supervising the detection and documentation of mass graves committed by the Baathist regime against the Iraqi people.

It also includes preparing and supervising the project of elections that the supreme religious authority called for in Iraq as a first and important step

to restore the full sovereignty of the Iraqi people from the occupation authority.

As well as its role in following up and monitoring the work of the foreign military forces present in Iraqi territory and which they entered during the military operations, especially since those forces have obtained international resolutions from the Security Council authorizing their presence, and from here it has become imperative for the United Nations to exercise its role in monitoring the work of these forces and paying them to provide security, sponsor service projects, and humanitarian aid.

الهوامش:

(١) الإبادة الجماعية هي التدمير المتعمد والمنهجي لمجموعة من الناس بسبب عرقهم أو جنسيتهم أو دينهم أو أصلهم. تمت صياغة هذا المصطلح في الأربعينيات من القرن العشرين بواسطة المحامي البولندي المولد رافئيل ليمكن. ينظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC ، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ، <https://www.icrc.org> ، زياد ربيع ، جرائم الإبادة الجماعية ، مجلة دراسات دولية ، العدد التاسع والخمسون. سنة ٢٠١٥ ، ص ٩٦ .

(٢) للمزيد ينظر : درر العراق ، القوانين والتشريعات العراقية ، قانون حماية المقابر الجماعية ، <http://wiki.dorar-aliraq.net>

(٣) السيد الخوئي ت (١٤٣١ هـ) ، المسائل المنتخبة ، ص ٤٩ (مسألة ١٢٣) .

(٤) السيد السيستاني ، المسائل المنتخبة ، ص ٦٢ (مسألة ١٢٣) .

(٥) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ٢٠١٥ ، ص ٢٧ . وثيقة رقم ١٠ .

(٦) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٢٧ ، وثيقة رقم ١٠ .

(٧) ينظر : الأمم المتحدة حقوق الإنسان ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، <https://www.ohchr.org>

(٨) الانتهاكات المسندة إلى صدام حسين (٢٠٠٣ - ١٩٧٩) أو الجرائم التي اتهم بها نظام الرئيس صدام حسين هي انتهاكات لحقوق الإنسان تعرض لها الشعب العراقي أثناء فترة حكم صدام حسين. ولقد شملت القائمة أعمال قتل جماعي وتعذيب واغتيال تم تنفيذ أغلبها بدون محاكمات رسمية أو علنية.

وتتد هذه الانتهاكات عبر فترة توليه الرئاسة التي بلغت أكثر من ٢٤ عاماً من عام ١٩٧٩م وحتى سقوط بغداد بيد قوات الغزو الأمريكي في يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣م. حيث امتدت عواقبها إلى جميع أطراف الشعب العراقي ما بين شيعة وسنة وأكراد وأقليات أخرى . ينظر : انتهاكات مسندة إلى صدام حسين <https://ar.wikipedia.org>

(٩) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٢٨ / وثيقة رقم

١١

(١٠) لقران الكريم ، سورة الإسراء ، الآية ٣٣ .

(١١) جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية هي دولة تقع في جنوب شرق آسيا. تضم النصف الشرقي من جزيرة تيمور وجزيرتي أتاورو وجاكو القرينتين وأوكوسي التي هي عبارة عن منطقة معزولة في القسم الشمالي الغربي من الجزيرة داخل تيمور الغربية الإندونيسية . تبلغ مساحة البلاد ١٥,٤١٠ كم^٢، على بعد نحو ٦٤٠ كلم (٤٠٠ ميل) إلى الشمال الغربي من مدينة داروين الأسترالية. للمزيد ينظر : تغريد معين ، تيمور الشرقية دراسة في الجغرافية السياسية ، العراق ٢٠١١ .

(١٢) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٤٠، وثيقة رقم ١٧ .

(١٣) بول بريمر : مواليد ١٩٤١ عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيساً للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في ٦ مايو ٢٠٠٣. www.marefa.org

(١٤) عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٦م ، ص ٣٠ .

(١٥) مجلس الحكم : مجلس الحكم في العراق هو ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق حسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣م، والتي انتهت باحتلال بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣م، حيث كانت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة بول بريمر أول الهيئات التي تولت شؤون العراق بعد الاحتلال <https://www.marefa.org>

(١٦) شبكة (: CNN بالإنجليزية Cable News Network) : أو CNN هي شبكة تلفزيون سلكي، تأسست عام ١٩٨٠ . وهي إحدى أقسام منظومة تيرنر للبث والتي تملكها شركة تايم وارنر^[٣]. يشار إلى القناة بأنها أول من استحدث فكرة البث الأخباري المتواصل ٢٤ ساعة . سي أن أن <https://ar.wikipedia.org>

(١٧) كوفي عنان : كوفي أتا أنان كان دبلوماسياً غانيا شغل منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة من يناير ١٩٩٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٦. حصل أنان والأمم المتحدة مجتمعين على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠١. كان مؤسس ورئيس مؤسسة كوفي أنان وكذلك رئيس منظمة الشيوخ وهي منظمة دولية أسسها نيلسون مانديلا. <https://www.un.org>

(١٨) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٨٦ / وثيقة رقم ٤٥ .

(١٩) عام قضيته في العراق ، ص ٢٤٣

(٢٠) مجلة دير شبيغل الألمانية : دير شبيغل هي مجلة أسبوعية ألمانية مصورة تصدر من هامبورغ، إحدى أشهر المجلات الإخبارية الألمانية. يعني اسمها مترجماً للعربية "المرأة". يتم طبع ٨٤٠,٠٠٠ نسخة أسبوعياً لتكون بذلك أكثر مجلة توزع وتطبع في ألمانيا وأوروبا . <https://www.dw.com>

(٢١) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠٠ / وثيقة رقم ٥٣ .

(٢٢) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٩٥ / وثيقة رقم ٥١ .

(٢٣) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠١ / وثيقة رقم ٥٣ .

(٢٤) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ص ١٠٥ / وثيقة ٥٥

(٢٥) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠٦ - ١٠٧ / وثيقة ٥٥

(٢٦) سيرجيو دي ميلو: سيرجيو فييرا دي ميلو هو برازيلي الجنسية عمل دبلوماسياً لدى الأمم المتحدة لمدة ٣٤ عاماً في دول عديدة كان آخرها العراق. حيث قتل في تفجير مبنى الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ أغسطس ٢٠٠٣ بواسطة سيارة مفخخة وقتل معه ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً بينهم عراقيون وأجانب وجاء هذا الحادث بعد أشهر قليلة من غزو العراق. مقتل سيرجيو دي ميلو، <https://news.un.org>

(٢٧) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٥٨ / وثيقة رقم ٢٨ .

(٢٨) صحيفة اساهي اليابانية : صحيفة أساهي أو (بالـيابانية 朝日新聞) أساهي شينبون) هي أحد أشهر خمسة صحف في اليابان . يبلغ عدد النسخ المتداولة منها حوالي ١١,٣٩ مليون نسخة يوميا ما يجعلها ثاني أكثر الصحف انتشاراً في العالم بعد جريدة يوميوري ، صحيفة اساهي <https://ar.wikipedia.org> , <https://www.asahi.com/ajw>

(٢٩) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٤٥ -

(٣٠) صحيفة نوفيل اوبزرفاتور الفرنسية : مؤسس هذه الصحيفة الاسبوعية هو جان دانيال ،
<https://ledesk.ma/arabia>

(٣١) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٦٥ /
 وثيقة رقم ٣٣

(٣٢) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٦٥ /
 وثيقة رقم ٣٣

(٣٣) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٦٥ /
 وثيقة رقم ٣٣

(٣٤) مجلة بولندا الأسبوعية : لم نعر على ترجمتها .

(٣٥) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٧١ /
 وثيقة رقم ٣٦

(٣٦) صحيفة واشنطن بوست : واشنطن بوست صحيفة يومية أمريكية أسست في ٦ ديسمبر ١٨٧٧ ،
 تصدر في العاصمة الأمريكية واشنطن وأكثر الصحف انتشاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، تركز
 بصفة خاصة على السياسة المحلية، وتطبع في كل من واشنطن العاصمة بمقاطعة كولومبيا، وولايي
 ماريلاند، وفرجينيا/ <https://www.washingtonpost.com> ,

(٣٧) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٨٩ /
 وثيقة رقم ٤١ .

(٣٨) الأخضر الإبراهيمي: ، سياسي ودبلوماسي جزائري. كان الإبراهيمي وزيراً للخارجية بين عامي
 ١٩٩١-١٩٩٣ ، كما كان مبعوثاً للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق ومؤخراً، عين الإبراهيمي مبعوثاً
 مشتركاً للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا عام ٢٠١٢ ، لأخضر الإبراهيمي
<https://ar.wikipedia.org>

(٣٩) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١١١ -
 ١١٣ / وثيقة رقم ٥٨

(٤٠) حامد الخفاف النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٢١ /
 وثيقة رقم ٦٤ .

(٤١) القرار الدولي (١٥٤٦) : ٢٠٠٤ : ١٥٤٦ القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧
 المعقودة في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ إن مجلس الأمن إذ يرحب ببدء مرحلة جديدة على طريق انتقال
 العراق إلى حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً، وإذ يتطلع تحقيقاً لهذه الغاية إلى إنهاء الاحتلال وتولي

حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

ينظر: الامم المتحدة، مجلس الامن: <http://www.iamb.info>

(٤٢) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ١٢٣

/ وثيقة ٦٥ .

(٤٣) القرار الدولي (١٤٤١) وقرر مجلس الأمن من خلال اعتماد ذلك القرار بالإجماع إنشاء

نظام معزز للتفتيش بهدف الوصول بعملية نزع السلاح إلى نتيجة كاملة ويمكن التحقق منها.

وكان الهدف المعلن، بعبارة القرار (١٤٤١) ٢٠٠٢، منح العراق ... فرصة أخيرة للامتثال

لالتزاماته المتعلقة بترع السلاح بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . الامم

المتحدة مجلس الأمن السنة الثامنة والخمسون الجلسة ٤٧٠٩ الثلاثاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة

١٥/.. نيويورك <https://undocs.org>

(٤٤) عام قضيته في العراق، ص ٥٣ .

مصادر البحث

١- القرآن الكريم

٢- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، <https://www.icrc.org> .

٣- الأمم المتحدة، مجلس الأمن: <http://www.iamb.info>

٤- الأمم المتحدة مجلس الأمن السنة الثامنة والخمسون الجلسة ٤٧٠٩ الثلاثاء، ١٨

شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/.. نيويورك <https://undocs.org>

٥- الأمم المتحدة حقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من

الاختفاء القسري، <https://www.ohchr.org>

٦- انتهاكات مسندة إلى صدام حسين <https://ar.wikipedia.org>

٧- بول بريمر. <https://www.marefa.org>

٩- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي،

بيروت ٢٠٠٦ م .

١٠- تغريد معين، تيمور الشرقية دراسة في الجغرافية السياسية، العراق ٢٠١١ .

١١- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة

العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت ٢٠١٥ .

- ١٢- السيد الخوئي ، ابو القاسم الموسوي ت (١٤٣١ هـ) ، المسائل المنتخبة .
- ١٣- درر العراق ، القوانين والتشريعات العراقية ، قانون حماية المقابر الجماعية ،
<http://wiki.dorar-aliraq.net>
- ١٤- زياد ربيع ، جرائم الابادة الجماعية ، مجلة دراسات دولية ، العدد التاسع والخمسون . سنة ٢٠١٥ .
- ١٥- السيد السيستاني، علي الحسيني (معاصر) المسائل المنتخبة .
- ١٦- شبكة CNN سي أن أن <https://ar.wikipedia.org>
- ١٧- صحيفة اساهي ، <https://ar.wikipedia.org>
<https://www.asahi.com/ajw>
- ١٨- صحيفة واشنطن بوست/ <https://www.washingtonpost.com/> ,
- ١٩- كوفي عنان . <https://www.un.org>
- ٢٠- لاخلضر الإبراهيمي <https://ar.wikipedia.org>
- ٢١- مجلس الحكم : <https://www.marefa.org>
- ٢٢- مجلة دير شبيغل الألمانية. <https://www.dw.com>
- ٢٣- مقتل سيرجيو دي ميلو، <https://news.un.org>